

أقسام الفعل ودلالاته في نحو اللغة العربية الوظيفي

Types of the verb and its meanings in functional Arabic grammar

د. عاشور بن لطرش*

المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة (الجزائر)، benlatreche.achour@ensc.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/11 تاريخ القبول: 2025/05/23 تاريخ النشر: 2025/07/31

Abstract:

The research focuses on the types of verbs in one of the modern grammatical approaches to the Arabic language, namely "Functional Arabic Grammar".

Its content is divided into three parts: in the first part, we briefly defined functional Arabic grammar; in the second part, we discussed the lexical categories in this grammar, and the criteria used by Ahmed El Moutaouakil to classify Arabic words into these categories. In the third part, we presented the types of verbs and the meaning of each type, according to how they are used across various topics in different functional Arabic grammar.

Keywords: Functional Arabic grammar; Lexical categories; verb; State of affairs; Aspect; Tense.

ملخص البحث:

يتمحور هذا البحث حول أقسام الفعل في واحد من الأنحاء الحديثة للغة العربية، وهو "نحو اللغة العربية الوظيفي".

ويتوزع مضمونه على ثلاثة عناصر: في العنصر الأول عرّفنا، باختصار، نحو اللغة العربية الوظيفي، وفي العنصر الثاني تناولنا المقولات المعجمية في هذا النحو، والمعيار الذي اعتمد عليه أحمد المتوكل في تقسيم مفردات اللغة العربية إلى هذه المقولات، وفي العنصر الثالث عرضنا أقسام الفعل ودلالة كلّ قسم تبعاً لأوجه استعمالها في مختلف مباحث نحو اللغة العربية الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: نحو اللغة العربية الوظيفي؛ المقولات المعجمية؛ الفعل؛ الواقعة؛ الجهة؛ الزمن.

مقدمة:

درج الدارسون اللغويون على تصنيف مفردات اللغات البشرية في أقسام معدودة، حيث تشترك المفردات التي تنتمي إلى قسم واحد في خصائص معينة. وقد عُرف هذا المبحث عند القدامى، عرباً وغربيين، باسم "أقسام الكلم"، ويُعرف عند المحدثين باسم "المقولات المعجمية"، يقول مصطفى غلفان: "المقولات المعجمية هي تلك المقولات التي تندرج تحتها المفردات المعجمية، وتُسمى بأجزاء الكلم في التصور التقليدي للنحو"⁽¹⁾.

وإذا كان تصنيف المفردات، باعتباره إجراء من إجراءات دراسة اللغة، لا اختلاف فيه، فإنّ عدد الأقسام أو المقولات التي تندرج فيها هذه المفردات قد يختلف من لغة إلى أخرى ومن دارس إلى آخر، وهو ما حصل مع مفردات اللغة العربية، فجمهور النّحاة العرب القدامى قسموها إلى ثلاثة أقسام: الأسماء والأفعال والحروف، والدارسون العرب المحدثون قسموها إلى عدة تقسيمات؛ إذ منهم من قسمها إلى ثلاثة أقسام، ومنهم من قسمها إلى أربعة أقسام، ومنهم من قسمها إلى سبعة أقسام، وغيرها من التقسيمات. وكما اختلفوا في عدد الأقسام اختلفوا أيضاً في دلالات أو أوجه استعمال بعض هذه الأقسام.

ولتوضيح الفكرة أكثر سنتناول في هذه الدراسة مقولة الفعل في واحد من الأنحاء الحديثة للغة العربية، وهو نحو اللغة العربية الوظيفي، وسندرج في ذلك وفق العناصر الآتية:

1- نبذة مختصرة عن نحو اللغة العربية الوظيفي.

2- المقولات المعجمية في نحو اللغة العربية الوظيفي.

3- أقسام الفعل ودلالاته في نحو اللغة العربية الوظيفي.

1- نبذة مختصرة عن نحو اللغة العربية الوظيفي:

نحو اللغة العربية الوظيفي هو نحو حديث للغة العربية، اقترحه أحمد المتوكل في إطار مشروعه "المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي"، حيث جعل بناء نحو وظيفي للغة العربية أحد أبرز أهداف هذا المشروع، يقول موضحاً ذلك: "للتوجه اللساني الذي اصطلاحنا على تسميته "المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي" ثلاثة أهداف متوازية متزامنة: الوصف والتفسير اللغويان والتأصيل والإجراء. استشرافاً لإحراز الهدف الأول قيم ببناء نحو وظيفي للغة العربية يرصد ظواهرها في التزامن وفي التطور من منظور تبعية البنية للوظيفة مقارناً إياها باللغات التي تنامطها واللغات المنتمية إلى أنماط مغايرة"⁽²⁾.

وقد شاع بين الباحثين العرب تسمية هذا النحو باسم "نحو اللغة العربية الوظيفي" بعد أن نشر أحمد المتوكل سنة 1986 كتاباً ضمّن في عنوانه هذا الاسم، وهو كتاب "دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي". والذي يفسر وصف هذا النحو بـ "الوظيفي" هو قيامه على مبادئ نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك (Simon Dik).

وهذه الأخيرة؛ أي نظرية النحو الوظيفي، هي نظرية لسانية حديثة، ظهرت الصياغة الأولية لأسسها في كتاب سيمون ديك "النحو الوظيفي" "Functional Grammar" الذي نُشر سنة 1978⁽³⁾. وككلّ نظرية علمية، تطورت نظرية النحو الوظيفي وصار لها شأن في الدرس اللساني الحديث بفضل جهود العديد من الباحثين الذين تبَنّوها وعملوا على تطبيقها على أكبر عدد ممكن من اللغات، وأحمد المتوكل واحد منهم، فقد أسهمت أبحاثه في نحو اللغة العربية الوظيفي في إغناء هذه النظرية بنموذجين نحويين، هما: نموذج نحو الطبقات القالي (المتوكل 2003)⁽⁴⁾، ونموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسع (المتوكل 2011)⁽⁵⁾.

والمقام لا يتسع لعرض أهم التطورات التي شهدتها هذه النظرية؛ لهذا سنكتفي بالقول: نحو اللغة العربية الوظيفي هو نحوٌ للغة العربية يستمد إطاره النظري والمنهجي من نظرية النحو الوظيفي لسيمون دك، وبذلك اختلف، كما سنرى، في كثير مما جاء به مع النحو الذي وضعه النحاة العرب القدامى.

2- المقولات المعجمية في نحو اللغة العربية الوظيفي:

لا شك في أنّ التصنيف، أيا كان موضوعه، إجراء من إجراءات التفكير العلمي، أو هو، كما يقول تمام حسان، من خصائص العلم المضبوط⁽⁶⁾. ومن ثمّ فإنّ أية دراسة تنشُد العلمية يجب أن تعتمد على هذا الإجراء، بل إنّه يأتي حين يتعلق الأمر بدراسة اللغة في مقدمة الإجراءات المعتمدة؛ ذلك أنّ اللغة تتجلى في صورتها الأولى في شكل قائمة طويلة من المفردات يصعب السيطرة عليها إذا لم تُصنف في أقسام تعلوها مقولة تُحدد خصائصها (معناها أو مبناها أو خصائص أخرى) أوجه الائتلاف وأوجه الاختلاف بين المفردات التي تنتمي إلى هذه الأقسام كلّ على حدة. أضف إلى ذلك أنّ تصنيف المفردات في أقسام معينة يُعدّ منطلقاً للعديد من المباحث، لعل أبرزها مبحث أقسام الجملة؛ فالمعروف أنّ مفردات اللغة إنّما جيء بها لتألف فيما بينها فتشكل وحدة لغوية قابلة لإحداث التواصل، تُسمى غالباً "الجملة"، وهذه الوحدة اللغوية يمكن تصنيفها بناء على نوع المقولة التي تبتدئ بها، كما فعل النحاة العرب القدامى حين قسموا الجملة في اللغة العربية إلى اسمية، وهي التي تبتدئ باسم، وفعلية، وهي التي تبتدئ بفعل، أو بناء على نوع المقولات التي تتشكل منها، كمذهب بعض الدارسين العرب المحدثين الذي عدّوا الجملة الفعلية كلّ جملة تشتمل على فعل، وغيرها من الاعتبارات التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد أقسام الجملة.

هذا، ويبدو أنّ الذي يحكم عملية التصنيف ضابطان، هما:

- الأول: ضرورة تصنيف المفردات أو حصرها في عدد معين من الأقسام، كأن يُخصّص قسم للأسماء،

وقسم للأفعال، وقسم للظروف،... إلخ.

- والثاني: تحديد المعايير التي اعتمد عليها في تصنيف تلك المفردات. وهذه المعايير مهما اختلفت من

دارس إلى آخر إلا أنّها تقتضي أن يكون التصنيف على أساس خصائص تشترك فيها المفردات التي تنتمي إلى قسم واحد.

ومن الأمثلة التي تبين اعتماد الدارسين اللغويين على هذين الضابطين: حصر النحاة العرب القدامى

لمفردات اللغة العربية (الكلم) في ثلاثة أقسام: الأسماء والأفعال والحروف. وذلك بناء على معيارين، هما: المعنى والمبنى؛ فأما المعنى فيظهر من تعريفهم لهذه الأقسام، كما في قول ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ): "الاسم في الاصطلاح: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"⁽⁷⁾. وأما المبنى فيظهر من العلامات التي ذكروها مما يختصّ به كلّ قسم، كما في قول ابن هشام الأنصاري: "فالاسم ما يقبل أل، أو النداء، أو الإسناد إليه"⁽⁸⁾.

ومنها أيضاً تقسيم تشومسكي (Naom Chomsky) لمفردات اللغات البشرية إلى أربعة أقسام: الأسماء

والأفعال والصفات والحروف، وذلك بالاعتماد على السمتين: [+اسم و± فعل] أي أنّ الاسم يتصف بـ[+اسم، - فعل]، والفعل يتصف بـ[-اسم، +فعل]، والصفة تتصف بـ[+اسم، +فعل]، والحرف يتصف بـ[-اسم، -فعل]⁽⁹⁾.

وكذلك فعل أغلب الدارسين، قدامى ومحدثين، عرباً وغربيين. وأما أحمد المتوكل فقد اكتفى بالإشارة، في معرض حديثه عن المقولات التي ينتهي إليها المحمول، إلى أنّ المقولات المعجمية الكبرى في اللغة العربية هي: الفعل والاسم والصفة والظرف⁽¹⁰⁾. ونظرة عجل في أوجه استعمال هذه المقولات تهدي إلى أنّ علة حصرها في هذا العدد، والمعيار الذي يُحدد انتماء المفردات إلى مقولة معينة، كلّ هذا يرتبط أساساً بدور تلك المقولات في تمثيل مكونات الجملة؛ فالمعروف في نحو اللغة العربية الوظيفي، وكذا في نظرية النّحو الوظيفي، أنّ التمثيل للعالم موضوع الحديث، سواء أكان هذا العالم واقع أم كان عالماً من العوالم الممكنة، يكون في شكل حمل (جملة) تتألف من محمول وعدد من الحدود، المحمول هو الذي يدل على الواقعة، كالضرب والذهاب والأكل، وغيرها من الوقائع التي تكون إما أفعالاً وإما أحداثاً وإما أوضاعاً وإما حالات، والحدود هي التي تدل على الذوات المشاركة في الواقعة، كالذات التي قامت بالواقعة، والذات التي وقعت عليها الواقعة، وغيرها، وتدل أيضاً على ظروف الواقعة، كزمانها ومكانها⁽¹¹⁾. والذي يُمثّل هذين المكونين (المحمول والحدود)، أو أحدهما، أو بعض السمات التي تختصّ بهما، هو الفعل والاسم والصفة والظرف. وأما الحروف فلا تُمثّل مفردة لا المحمول ولا الحدود؛ ولعل هذا الأمر هو الذي جعل أحمد المتوكل يحصر المقولات المعجمية في الفعل والاسم والصفة والظرف، ويستبعد الحرف.

وبخلاف تناول أحمد المتوكل للمقولات المعجمية، والذي لم يكن مستوفياً لمتطلبات هذا المبحث، نجده في المقابل يؤكد في أكثر من موضع على أنّ مفردات اللغات البشرية تنقسم إلى قسمين: مفردات أصول ومفردات فروع أو مشتقة⁽¹²⁾، وأنّ المفردات الأصول في اللغة العربية هي المفردات التي تنتمي إلى الأصناف الآتية:

- المفردات الفعلية المصوغة على الأوزان: "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعِلَ" و"فَعَّلَ".
- المفردات الجامدة، والمفردات الدالة على الذوات، كالذهب والجبن.
- الضمائر، والأعلام، وأسماء الاستفهام، والموصولات.

- المفردات التي تنتمي إلى مجموعة مغلقة متناهية من المفردات. وبعبارة أوضح، المفردات الناتجة عن قاعدة اشتقاقية غير منتجة، كالأفعال العلية المصوغة على وزن "فاعل": إذ لا يمكن أن تُشتق بواسطة هذا الوزن أفعال عليّة أخرى⁽¹³⁾.

وصرح بخصوص الأفعال أنّ المعيار الذي اعتمد عليه في تقسيمها إلى أفعال أصول وأفعال فروع هو معيار البساطة في المعنى والمبنى؛ فأما البساطة في المعنى فتظهر بالنظر إلى أنّ معنى الأوزان الثلاثية "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعِلَ" أقرب إلى المعنى النووي الذي يدل على جذر الفعل، في حين أنّ معاني مشتقاتها تتضمن معنى الجذر مع إضافة. وأما البساطة في المبنى فتظهر من خلال المقارنة بين الأفعال الثلاثية والأفعال الأخرى والمشتقات، فعدد الحروف في الأفعال الثلاثية أقل من عدد الحروف في الأفعال الرباعية والأفعال الخماسية والمصادر، وغيرها من المشتقات⁽¹⁴⁾.

ومهما يكن أمر مبحث المقولات المعجمية في نحو اللغة العربية الوظيفي، ما يهمنا أنّ الفعل مقولة تأتي في هذا النّحو على عدة أوجه. وقبل أن نعرض هذه الأوجه ينبغي أن نشير إلى الفرق بين الحمل والجملة باعتبارهما مصطلحين يحيلان على شكل معين من أشكال العبارة اللغوية.

أقسام الفعل ودلالاته في نحو اللغة العربية الوظيفي

يُقصد في نحو اللغة العربية الوظيفي بالحمل العبارة اللغوية التي تتكون من المحمول وحدوده، ويُقصد بالجملة العبارة اللغوية التي تأتي على الأشكال الآتية:

- حمل؛ أي عبارة لغوية تتكون من المحمول وحدوده. وميزة الحدود في هذه العبارة أنّها حدود داخلية، تُسند إليها وظائف دلالية (المنفذ، والمتقبل، والمكان، والزمان،...) ووظائف تركيبية (الفاعل والمفعول) ووظائف تداولية داخلية (البؤرة والمحور). وكل عبارة لغوية تأتي على هذا الشكل تُسمى حملا وتُسمى جملة.

- حمل وحدود خارجية؛ أي عبارة لغوية تتكون من حمل (محمول وحدوده) وحدود خارجية. وكل عبارة لغوية تأتي على هذا الشكل تُسمى جملة فقط؛ ذلك أنّ الحدود الخارجية تنتهي إلى الجملة وليس إلى الحمل، ولا تُسند إليها إلا الوظائف التداولية الخارجية (المبتدأ والذيل والمنادي).

- أكثر من حمل واحد؛ أي جملة مركبة⁽¹⁵⁾. وهكذا، فإنّ كل حمل جملة ولا ينعكس. وللتوضيح أكثر نأخذ

العبارات الآتية:

(1)أ- سافر أبو زيد.

ب- زيد، أبوه مسافر.

ج- بلغ زيدا أنّ خالدا مسافر.

فالعبارة (1 أ) يسوغ أن يُطلق عليها اسم الحمل واسم الجملة؛ ذلك أنّها تتكون من حمل واحد، يشتمل على محمول هو الفعل "سافر"، وحد داخلي هو المركب الإضافي "أبو زيد". والعبارة (1 ب) هي جملة تتكون من حمل واحد وحدود خارجية، الحمل هو "أبوه مسافر"، محموله الاسم "مسافر"، وحده الداخلي "أبوه"، والحدود أو الحد الخارجي هو "زيد". والعبارة (1 ج) هي جملة تتكون من حملين: الأول هو "بلغ زيدا"، وهو حمل رئيسي، والثاني هو "خالدا مسافر"، وهو حمل ثانوي أو مدمج. وبناء على هذا التمييز سنستعمل مصطلح الجملة للتعبير عن مختلف الأشكال التي تأتي عليها العبارة اللغوية، وسنستعمل مصطلح الحمل كلما اقتضى الأمر ذلك.

3- أقسام الفعل ودلالاته في نحو اللغة العربية الوظيفي:

ذكر أحمد المتوكل في معرض حديثه عن المحمولية خمسة أنواع من الأفعال: الأفعال المحمولات، والأفعال الوجهية أو المتناقضة، والأفعال الناقصة، والأفعال الأدوات، والأدوات. وقصد بالأفعال المحمولات الأفعال التي تدل على الواقعة، وبالأفعال الوجهية الأفعال التي تدل على سمات وجهية، وبالأفعال الناقصة والأفعال الأدوات الأفعال التي تدل على سمات جبهة وزمنية، وبالأدوات الأفعال التي تدل على سمات زمنية⁽¹⁶⁾. ولتفادي تكرار بعض الأفكار سنعتمد في عرض هذه الأفعال على ما تدل عليه، وسنبداً بدلالة الأفعال المحمولات على الواقعة، ثم دلالة الأفعال الوجهية على السمات الوجهية، ثم دلالة الأفعال الناقصة والأفعال الأدوات على السمات الجبهة والزمنية، وأخيراً دلالة الأدوات على السمات الزمنية.

1-3- الفعل مقولة تدل على الواقعة:

مرّ بنا أنّ الذي يدل على الواقعة، سواء أكانت هذه الواقعة عملاً أم حدثاً أم وضعاً أم حالة، هو المحمول. والمحمول في نحو اللغة العربية الوظيفي قد يكون فعلاً أو اسماً أو صفة أو ظرفاً أو مركباً حرفياً⁽¹⁷⁾، كما هو شأن محمولات الجمل الآتية:

(2)أ- كتب زيد رسالة.

ب- زيد أستاذ.

ج- زيد حزين.

د- السفر غدا.

هـ- زيد في الدار.

فمحمول الجملة (2 أ) هو الفعل "كتب"، ودل على الواقعة "عمل". ومحمول الجملة (2 ب) هو الاسم "أستاذ"، ودل على الواقعة "وضع". ومحمول الجملة (2 ج) هو الصفة "حزين"، ودل على الواقعة "حالة". ومحمول الجملة (2 د) هو الظرف "غدا"، ودل على الواقعة "حدث". ومحمول الجملة (2 هـ) هو المركب الحرفي "في الدار"، ودل على الواقعة "وضع".

وباستثناء الحروف التي لا تُمثّل، كما أشرنا إليه سابقا، وهي مفردة لا المحمول ولا الحدود، فإنّ المقولات التي عدّها أحمد المتوكل مقولات معجمية كبرى تتفاوت من حيث ورودها محمولات وفق السلمية الآتية: فعل <صفة> ظرف <اسم⁽¹⁸⁾>؛ أي تأتي في المرتبة الأولى الأفعال، تليها الصفات، ثم الظروف، ثم الأسماء. واستثنى الأفعال بالأولوية في المحمولية لا يعني أنّ كلّ الأفعال تأتي محمولات، وإنّما الذي يأتي منها محمولات هو نوع واحد، وهو الذي اصطلح عليه أحمد المتوكل اسم "الأفعال المحمولات"، ويُقصد بها الأفعال التي تتضمن معنى معجميا تاما، فتكون بذلك مؤهلة لأن تدل على واقعة ما⁽¹⁹⁾. ومن أمثلتها الأفعال الواردة في الجمل:

(3)أ- أصلح خالد سيارة زيد.

ب- حطمت الريح الباب.

ج- وقف خالد أمام الباب.

د- حزن زيد لرسوب خالد.

ف"أصلح" و"حطمت" و"وقف" و"حزن" هي أفعال محمولات، تدل على التوالي على الواقعة: "عمل" و"حدث" و"وضع" و"حالة".

ومعلوم أنّ الأفعال المحمولات تدل بصيغتها على سمات جبهة وزمنية، وقد تدل على سمات وجبهة، ولكن ما يهمنا هنا هو دلالتها على الواقعة؛ ذلك أنّ هذا المعنى تختصّ به هذه الأفعال دون غيرها.

3-2- الفعل مقولة تدل على سمات وجبهة:

يُقصد في نحو اللغة العربية الوظيفي بالسمات الوجهية تلك السمات التي تُحدد موقف المتكلم من فحوى خاطبه وتقويمه له. وتتفرع هذه السمات إلى سمات تختصّ بطبيعة المحمول وسمات تختصّ بطبيعة الحمل وسمات تختصّ بطبيعة القضية؛ فأما السمات التي تختصّ بطبيعة المحمول فهي التي تُحدد العلاقة الممكن قيامها بين أحد المشاركين في الواقعة وتحقيق تلك الواقعة. وتُعرف أيضا باسم "الوجوه القضية اللازمة". ومن أمثلتها الوجوه: الاستطاعة، والرغبة، والوجوب، والجواز.

وأما السمات التي تختصّ بطبيعة الحمل فهي التي تُحدد تقويم المتكلم لحظوظ تحقق الواقعة منظورا إليها في حد ذاتها. وتُعرف أيضا باسم "الوجوه القضية الموضوعية". ومن أمثلتها الوجوه: مؤكد، ومحتمل، وممكن، ومقبول.

وأما السمات التي تختصّ بطبقة القضية فهي التي تُحدد موقف المتكلم من صدق القضية التي تدل عليها العبارة اللغوية برمتها. وتُعرف أيضا باسم "الوجوه القضية الذاتية". ومن أمثلتها الوجوه: مؤكد، ومحتمل، وممكن، ومتمني⁽²⁰⁾.

ومن الأفعال التي يغلب في استعمالها الدلالة على هذه السمات الأفعال التي اصطلح عليها أحمد المتوكل اسم "الأفعال المتناقضة" أو "الأفعال الوجهية"، وهي فئتان: فئة تُمثّلها الأفعال من قبيل: يستطيع، وينبغي، ويجب، ويجوز. ففي الجملتين:

(4)أ- يستطيع زيد أن يكتب قصة في أسبوعين.

ب- ينبغي أن ترجع هند إلى بيتها.

لم يدل الفعلان "يستطيع" و"ينبغي" على الواقعة وإثما دلا على سمات وجهية، حيث دل الفعل "يستطيع" على الوجه اللازم "الاستطاعة"، ودل الفعل "ينبغي" على الوجه الموضوعي "الوجوب"⁽²¹⁾. وأما المحمول فهو في الجملة (4) أ) الفعل "يكتب"، وفي الجملة (4) ب) الفعل "يعود".

وفئة تُمثّلها "ظن" وأخواتها، وما يحاقلهما، كالفعل "اعتقد"، فهذه الأفعال تأتي تارة للدلالة على الواقعة، فتُستعمل حينئذ استعمالا وصفيا، وتأتي تارة أخرى للدلالة على سمات وجهية، فتُستعمل حينئذ استعمالا إنجازيا⁽²²⁾. وقد ذهب أحمد المتوكل إلى أنّ هذه الأفعال تُستعمل استعمالا وصفيا؛ أي تكون أفعالا محمولات، إذا لم ترد في الزمن الحاضر، ولم يكن فاعلها ضمير المتكلم⁽²³⁾، كما يتبين من الجملتين:

(5)أ- ظننت أنّ زيدا سافر البارحة إلى الخارج.

ب- اعتقد زيد أنّ خالدًا غني.

فهاتان جملتان مركبتان تركيب إدماج، تتكون كلّ واحدة منهما من حملين: حمل رئيسي، محموله في الجملة (5) أ) الفعل "ظننت"، وفي الجملة (5) ب) الفعل "اعتقد"، وحمل مدمج "أنّ زيدا سافر البارحة إلى الخارج" و"أنّ خالدًا غني"، محموله في الجملة (5) أ) الفعل "سافر"، وفي الجملة (5) ب) الصفة "غني". واستُعمل ههنا الفعلان "ظننت" و"اعتقد" استعمالا وصفيا لأثّهما حقا الشرط المطلوب؛ إذ زمن الفعل "ظننت" هو الماضي وليس الحاضر، وفاعل الفعل "اعتقد" هو الحد "زيد" وليس ضمير المتكلم.

وتُستعمل هذه الأفعال استعمالا إنجازيا؛ أي تكون أفعالا وجهية، إذا وردت في الزمن الحاضر، وكان فاعلها ضمير المتكلم⁽²⁴⁾، كما يتبين من الجملتين:

(6)أ- أظن أنّ زيدا سافر البارحة إلى الخارج.

ب- أعتقد أنّ زيدا غني.

فنحن هنا أمام جملتين بسيطتين، تتكونان من حمل واحد، محموله في الجملة (6) أ) الفعل "سافر"، وفي الجملة (6) ب) الصفة "غني". والفعلان "أظن" و"أعتقد" فعلاّن وجهيان؛ ذلك أنّهما وردا في الزمن الحاضر وفاعلهما ضمير المتكلم.

3-3- الفعل مقولة تدل على سمات جبهة وزمنية:

يُقصد في نحو اللغة العربية الوظيفي بالجهة التكوينية الزماني الداخلي للواقعة التي يدل عليها محمول الجملة، وهي نوعان: جهة تامة وجهة غير تامة، وهذه الأخيرة تتفرع إلى جهة مشروع فيها، وجهة مقاربة، وجهة متكررة، وجهة معتادة، وجهة متدرجة، وجهة مستغرقة، وغيرها⁽²⁵⁾.

ويُقصد بالزمن الوقت الذي تتحقق فيه الواقعة منظورا إليه من خلال وقت إنتاج الخطاب أو وقت التكلم. وهو إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل، وإما الزمن الصفر⁽²⁶⁾.

ومن الأفعال التي تختص بتحقيق هاتين السمتين "الأفعال الناقصة" و"الأفعال الأدوات". الأولى تشمل الأفعال التي تنتهي إلى زمرة "كان" وزمرة "أصبح" وزمرة "ظل" وزمرة "ما زال" وزمرة "شرع" وزمرة "كاد"⁽²⁷⁾. بعضها، وهي الأفعال التي تنتهي إلى زمرة "كان" وزمرة "أصبح" وزمرة "ظل"، تأتي تامة وناقصة، وتكون حين تأتي تامة أفعالا محمولات، تدل شأنها شأن أي فعل محمول على واقعة ما، كما في الجمل:

(7) أ- كانت الواقعة.

ب- أصبح زيد.

ج- أضحى زيد.

حيث دل الفعل "كان" في الجملة (7 أ) على واقعة الوجود، ودل الفعل "أصبح" في الجملة (7 ب) على واقعة الدخول في الصباح، ودل الفعل "أضحى" في الجملة (7 ج) على واقعة الدخول في الضحى⁽²⁸⁾.

وبعضها الآخر، وهي الأفعال التي تنتهي إلى زمرة "ما زال" وزمرة "شرع" وزمرة "كاد"، لا تأتي إلا ناقصة، وتدل مع الأفعال التي تأتي ناقصة مما ينتهي إلى الزمر الثلاث الأولى على سمات جبهة وزمنية، كما سيتضح لاحقا. وبالإضافة إلى هذا تختلف الأفعال الناقصة، حين تأتي ناقصة، بالنظر إلى المحمولات التي تواردها؛ إذ يمكن للأفعال التي تنتهي إلى زمرة "كان" وزمرة "أصبح" وزمرة "ظل" وزمرة "ما زال" أن ترد في الجملة نفسها مع محمولات غير فعلية ومحمولات فعلية، فتُسمى في الحالة الأولى "أفعالا رابطة" أو "الأفعال الروابط"، وتُسمى في الحالة الثانية "أفعالا مساعدة"⁽²⁹⁾. ومن أمثلتها الفعل "كان" في الجملتين:

(8) أ- كان زيد مريضا.

ب- كان زيد يكتب رسالة.

فهو في الجملة (8 أ) فعل رابط لوروده مع محمول غير فعلي، والمتمثل في الصفة "مريض"، وهو في الجملة (8 ب) فعل مساعد لوروده مع المحمول الفعلي "يكتب". وفي كلتا الجملتين دل "كان" على الجهة "غير تامة" والزمن "الماضي".

وفي المقابل، لا ترد الأفعال التي تنتهي إلى زمرة "شرع" وزمرة "كاد" إلا مع محمولات فعلية، ومن ثم فهي لا تأتي إلا في صورة أفعال مساعدة، كما يتبين من الجملتين:

(9) أ- شرع زيد يكتب رسالة.

ب- أوشك زيد أن يُنهي كتابة الرسالة.

ففي الجملة (9 أ) ورد الفعل "شرع" مع المحمول الفعلي "يكتب"، وفي الجملة (9 ب) ورد الفعل "أوشك" مع المحمول الفعلي "ينهي". وفي كلتا الجملتين دل "شرع" و"أوشك" على الجهة "غير تامة" والزمن "الماضي". وخرق هذا القيد بإيراد هذه الأفعال مع محمولات غير فعلية يؤدي إلى إنتاج جمل لاحنة، كالجملتين:

(10) أ- *شرع زيد كاتباً.

ب- *أوشك زيد منهيها الرسالة.

هذا فيما يتعلق بالأفعال الناقصة، وأما الأفعال الأدوات فهي في الأصل أفعال ناقصة، وصارت أفعالاً أدواتاً بعد أن فقدت كثيراً من خصائص الفعل⁽³⁰⁾، كما هو حال الفعل "ليس" الذي فقد، حسب أحمد المتوكل، الدلالة على الواقعة والتصرف⁽³¹⁾، وصار يدل على الجهة "غير تامة" والزمن "الحاضر"، بالإضافة إلى النفي الذي هو معنى ملازم له، ففي الجملتين:

(11) أ- ليست هند أستاذة.

ب- ليس زيد يكتب الدرس⁽³²⁾.

"ليس" ليست محمولاً، وإنما هي فعل يدل على النفي والجهة "غير تامة" والزمن "الحاضر". والمحمول هو في الجملة (11 أ) الاسم "أستاذة"، وفي الجملة (11 ب) الفعل "يكتب".

وواضح هنا أنّ فقدان بعض الأفعال الناقصة لأهم خصائص الفعل جعلها أقرب إلى بعض الأدوات التي تدل مع المقولات المعجمية التي تقترب بها على الجهة والزمن، كـ: لم، ولن؛ لهذا اصطاح أحمد المتوكل على هذه الأفعال اسم "الأفعال الأدوات".

3-4- الفعل مقولة تدل على سمات زمنية:

ويتعلق الأمر هنا بالفعلين "غداً" و"راح" في اللهجتين المغربية والمصرية؛ إذ يرى أحمد المتوكل أنّ استعمال هذين الفعلين في هاتين اللهجتين يكون فقط للدلالة على الزمن المستقبل، كما يظهر من الجملتين:

(12) أ- غدي نشري سيارة في الشهر الجاي. بالنسبة للهجة المغربية

ب- راح أكتب له الجواب. بالنسبة للهجة المصرية.

وغالبا ما يزرع المتكلم في هاتين اللهجتين إلى اختزال هذين الفعلين فينطقان "حَ" "عَ"، كما يظهر من الجملتين:

(13) أ- عَ نشري سيارة في الشهر الجاي.

ب- حَ أكتب له الجواب⁽³³⁾.

وبدلالة "غداً" و"راح" على الزمن المستقبل صارا يشبهان الأدوات التي تفيد الزمن المستقبل، كالسين، وسوف، بل هما وهذه الأدوات سيّان. ولا شك في أنّ هذا التشابه جعل أحمد المتوكل يصطلح على هذين الفعلين اسم "الأدوات".

وبهذا نكون قد سلطنا الضوء على مقولة الفعل في نحو اللغة العربية الوظيفي. وعلى الرغم من أنّنا أردنا من هذه الدراسة أن تكون وصفية بحثية، إلا أنّ هذا لا يمنعنا من أن نشير إلى أمرين:

- أحدهما: أنّ تمييز أحمد المتوكل بين الاستعمال الوصفي والاستعمال الإنجازي لـ "ظن" وأخواتها يشبه

تمييز أوستين (J.L Austin) بين الجملة الوصفية والجملة الإنجازية، والشروط التي وضعها أحمد المتوكل لاستعمال هذه الأفعال استعمالاً إنجازياً تتوافق مع بعض الشروط التي وضعها أوستين للجملة الإنجازية، ونقص هذا الشرطين: أن يكون زمن الفعل الزمن الحاضر، وأن يكون فاعل هذا الفعل المتكلم نفسه⁽³⁴⁾.

وتفسيرنا لهذين الشرطين أنّ المتكلم يصف لنا في الحالة الأولى؛ أي حين تُستعمل "ظن" وأخواتها استعمالاً وصفيًا، موقفه أو موقف شخص آخر من واقعة تحققت وانتهت أو ستتحقق مستقبلاً، وهذا الوصف هو في حد ذاته واقعة. وبعبارة أوضح، نكون في هذه الحالة أمام واقعيتين: الأولى تدل عليها "ظن" وأخواتها، والثانية يدل عليها الفعل الذي ورد مع هذه الأفعال. وأما في الحالة الثانية؛ أي حين تُستعمل "ظن" وأخواتها استعمالاً إنجازياً، فالمتكلم ينقل لنا موقفه من واقعة ما تحققت وقت التكلم. وبتعبير آخر، ينقل لنا موقفه اتجاه واقعة تحققت وقت التكلم، فيكون دور "ظن" وأخواتها في هذه الحالة هو تحديد موقف المتكلم من الواقعة وليس الدلالة على الواقعة، والذي يعود إلى تعريف ابن يعيش (ت 643 هـ) لأفعال القلوب يجد ما يُعبر عن هذه الحالة، في قوله: "اعلم أنّ هذه الأفعال أفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنّما هي أمور تقع في النفس، وتلك الأمور علم وظن وشك" (35).

- والآخر: ذهب أحمد المتوكل إلى أنّ الأفعال الناقصة والأفعال الأدوات والأدوات كانت كلّها أفعالاً تامة ثم تعرضت عبر المراحل الزمنية المتعاقبة لتطور اللغة العربية للتجحر أو الإنحاء ففقدت كثيراً من خصائصها، وأنّ كلّ نوع من هذه الأفعال يُمثّل مرحلة معينة من مراحل هذا الإنحاء؛ حيث تمثّل الأفعال الناقصة مرحلة انتقال الفعل من فعل تام إلى فعل ناقص؛ ذلك أنّ هذه الأفعال لم تفقد محموليتها بشكل تام، فتارة تأتي تامة، وتدل بذلك على الواقعة والجهة والزمن، وتارة أخرى تأتي ناقصة، وتدل بذلك على الجهة والزمن فقط. وتمثّل الأفعال الأدوات مرحلة انتقال الفعل من فعل ناقص إلى فعل أداة؛ وذلك بفقدانه لخصائص أخرى من خصائص الفعل، كما هو حال الفعل "ليس" الذي فقد المحمولية والتصرف. وتمثّل الأدوات، كـ "غداً" و"راح" آخر مرحلة من مراحل الإنحاء أو منتهى الإنحاء؛ ذلك أنّها صارت لا تُستعمل إلا للدلالة على الزمن المستقبل (36). ولخص هذه المراحل في الشكل الآتي:

- أفعال محمولات (تامة) ← أفعال غير محمولات (ناقصة) ← أدوات (37)

والإشكال الذي يُطرح هنا أنّ أحمد المتوكل لم تثبت أنّ استعمال هذه الأفعال تامة كان أسبق من استعمالها ناقصة، سواء أكان ذلك للدلالة على الجهة والزمن أم للدلالة على الزمن فقط، والمعروف أنّ كلّ مقارنة تفترض إنحاء المفردات المعجمية يلزم عليها أن تثبت أنّ هذه المفردات لم تُستعمل قبل إنحائها إلا وهي ذات فحوى معجمي تام، وبعد إثبات ذلك يمكن رصد مراحل إنحائها، يقول عبد العزيز المسعودي عن أهمية مرحلة ما قبل الإنحاء في رسم المسار الإنحائي لأية مفردة: "إنّ اكتساب عنصر لغوي معنى نحويًا جديدًا يمكن أن يكشف لنا -استردادياً- بعض ملامح المسار الإنحائي قبل اكتماله؛ لكن فهم الظاهرة بعمق يجب أن يتجاوز ملاحظة ما آل إليه المسار وما مرّ به من أطوار إلى تحديد مصدره الأول" (38).

ويُضاف إلى هذا أنّ النحاة العرب القدامى أجمعوا على أنّ الأفعال الناقصة تدل حين تأتي تامة على الحدث والزمن، واختلفوا فيما تدل عليه حين تأتي ناقصة، فمنهم من ذهب إلى أنّها تدل على الحدث والزمن، وأنّها سُميت ناقصة لأنّها لا تتم بالمرفوع كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة فإنّها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب (39)، ومنهم من ذهب إلى أنّها تدل على الزمن فقط، وأنّها سُميت ناقصة لعدم دلالتها على الحدث (40). وشاع عند كلا الفريقين استعمالهم للعبارات: "جُرِدَتْ كان عن الحدث" (41)، و"سُلبت الدلالة على الحدث" (42)، و"عُرِيت من الدلالة على الحدث" (43)، وغيرها من العبارات التي تعني أنّ الأفعال الناقصة يمكن أن يُؤتى بها

للدلالة على الزمن بعد تجريدها عن الحدث، أو سلبها الدلالة على الحدث، أو تعريضها من الدلالة على الحدث، وهذا الإجراء آني ومقصود، يعتمد عليه المتكلم حينما يريد أن يجعل هذه الأفعال تدل على الزمن، يقول ابن أبي الربيع عبيد الله (ت 688 هـ) موضحاً معنى قول النحاة العرب القدامى "جُرِّدَتِ كان عن الحدث": "ولذلك قال النحويون: جُرِّدَتِ "كان" عن الحدث، أي: لم يؤت بها للدلالة على الحدث إنما جيء بها للدلالة على الزمان، وإن كان الحدث مفهوماً من لفظها، فلم يقصد حين جيء بها للدلالة عليه"⁽⁴⁴⁾. وفي المقابل، الإنحاء هو مسار من التغييرات التي تتحقق عبر الزمن، وهو بهذا لا ينطبق على الأفعال الناقصة.

وأما بخصوص استعمال "غداً" و"راح" في اللهجتين المغربية والمصرية، فالمعروف أن المعطيات اللغوية التي توفرها اللهجات العربية الحديثة تحتاج إلى نظر؛ ذلك أن هذه اللهجات تمثل مستوى من مستويات استعمال اللغة العربية لا يخضع للقواعد المتعارف عليها فيما يتعلق بتحقيق أصوات هذه اللغة ومفرداتها وتراكيبها ودلالات مفرداتها وتراكيبها؛ ولهذا لا يمكن عدّ الاستعمال اللهجي لبعض الأفعال دليلاً على إنحاءها. ويُضاف إلى هذا أن استعمال "غداً" و"راح" في هاتين اللهجتين لا يعدو أن يكون تحقيقاً لوجه من أوجه استعمال الأفعال الناقصة في العربية الفصحى، وهو الدلالة على الزمن فقط.

خاتمة؛

بغض النظر عن التعليقات التي أوردناها في آخر هذا البحث بخصوص أوجه استعمال "ظن" و"كان" وأخواتهما، يمكن إجمال النتائج المتوصل إليها في النقاط الآتية:

- نحو اللغة العربية الوظيفي هو نحو حديث للغة العربية، يستمد إطاره النظري والمنهجي من نظرية النحو الوظيفي التي أسسها سيمون دك.
- تنقسم المقولات المعجمية في نحو اللغة العربية الوظيفي إلى أربع مقولات، هي: الفعل والاسم والصفة والظرف.

- يعود سبب حصر المقولات المعجمية في نحو اللغة العربية الوظيفي في الفعل والاسم والصفة والظرف إلى أن هذه المقولات هي التي تمثل مكوني الجملة (المحمول والحدود) أو أحدهما. وأما المفردات الأخرى، كالحروف، فلا تمثل في حالة الأفراد لا المحمول ولا الحدود؛ لهذا لم تُعدّ مقولة معجمية.
- تنقسم الأفعال في نحو اللغة العربية الوظيفي إلى خمسة أقسام، هي: الأفعال المحمولات، والأفعال الوجهية أو المتناقصة، والأفعال الناقصة، والأفعال الأدوات، والأدوات. ويُقصد بالأفعال المحمولات الأفعال التي تدل على الواقعة، وبالأفعال الوجهية الأفعال التي تدل على سمات وجهية، وبالأفعال الناقصة والأفعال الأدوات الأفعال التي تدل على سمات جبهة وزمنية، وبالأدوات الأفعال التي تدل على سمات زمنية.

الهوامش والإحالات:

¹ - مصطفى غلفان (2010)، اللسانيات التوليدية: من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، ط 1، إربد، الأردن، ص 481.

- ² - أحمد المتوكل (2011)، الخطاب المتوسط: مقارنة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، دار الأمان، ومنشورات الاختلاف، ط1، الرباط، المغرب، والجزائر، ص09.
- ³ - ينظر: أحمد المتوكل (2010)، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، بيروت، لبنان، ص137.
- ⁴ - ينظر: أحمد المتوكل (2003)، الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، ط1، الرباط، المغرب، ص15-45.
- ⁵ - ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب المتوسط: مقارنة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، ص70-82.
- ⁶ - ينظر: تمام حسان (2000)، الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو - فقه اللغة - البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص18.
- ⁷ - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (2004)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب: منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، ص31.
- ⁸ - المرجع نفسه، ص36.
- ⁹ - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري (1990)، البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء، المغرب، ص22-23.
- ¹⁰ - ينظر: أحمد المتوكل (1995)، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي - التداولي، دار الأمان، الرباط، المغرب، ص67.
- ¹¹ - ينظر: أحمد المتوكل (1993 أ)، الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ص31-32.
- ¹² - ينظر على سبيل المثال: أحمد المتوكل (1985)، الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات وزارة الثقافة، ط1، الدار البيضاء، المغرب، ص12. وأحمد المتوكل (1986)، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، منشورات وزارة الثقافة، ط1، الدار البيضاء، المغرب، ص11.
- ¹³ - ينظر: أحمد المتوكل (1987 أ)، من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، منشورات وزارة الثقافة، ط1، الدار البيضاء، المغرب، ص173. وأحمد المتوكل (1988 ب)، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ص73. وأحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، ص12. وأحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي - التداولي، ص93-94.
- ¹⁴ - ينظر: أحمد المتوكل (1988 أ)، قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، المغرب، ص16.
- ¹⁵ - ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص15-17. وأحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، ص27.
- ¹⁶ - ينظر: أحمد المتوكل (1996)، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، دار الأمان، الرباط، المغرب، ص42.
- ¹⁷ - ينظر: أحمد المتوكل (1987 ب)، من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ص86.
- ¹⁸ - ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي - التداولي، ص67.
- ¹⁹ - ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، ص26.
- ²⁰ - ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي - التداولي، ص165-171.
- ²¹ - ينظر لمزيد من الأمثلة: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، ص35-39.
- ²² - ينظر: المرجع نفسه، ص39.

- ²³ - ينظر: المرجع نفسه، ص 39.
- ²⁴ - ينظر: المرجع نفسه، ص 39.
- ²⁵ - ينظر: أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص 24-25.
- ²⁶ - ينظر: المرجع نفسه، ص 23 و 64.
- ²⁷ - ينظر: المرجع نفسه، ص 59.
- ²⁸ - ينظر: المرجع نفسه، ص 57.
- ²⁹ - ينظر: المرجع نفسه، ص 61-63.
- ³⁰ - ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، ص 42.
- ³¹ - ينظر: المرجع نفسه، ص 31.
- ³² - ينظر: أحمد المتوكل، من قضايا الرابط في اللغة العربية، ص 80.
- ³³ - ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، ص 30.
- ³⁴ - ينظر: العياشي أدواري (2011)، الاستلزام الحواري في التداول اللساني: من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، دار الأمان، ومنشورات الاختلاف، ط 1، الرباط، المغرب، والجزائر، ص 82.
- ³⁵ - موفق الدين أبي البقاء بن يعيش الموصلي (2001)، شرح المفصل، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، ج 4، ص 318.
- ³⁶ - ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، ص 27-31.
- ³⁷ - ينظر: المرجع نفسه، ص 30.
- ³⁸ - عبد العزيز المسعودي (2019)، التطور اللغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط 1، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 64.
- ³⁹ - ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي (1996)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ط 2، بنغازي، ليبيا، ج 4، ص 181.
- ⁴⁰ - ينظر على سبيل المثال: موفق الدين أبي البقاء بن يعيش الموصلي، شرح المفصل، ج 4، ص 335-336.
- ⁴¹ - ينظر على سبيل المثال: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 4، ص 191.
- ⁴² - ينظر: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين (2000)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، ص 98.
- ⁴³ - ينظر: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (2003)، المسائل المشكلة، قرأه وعلق عليه: يحي مراد، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان، ص 24.
- ⁴⁴ - ابن أبي الربيع عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي (1986)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، لبنان، ص 664.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن أبي الربيع عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي (1986)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، لبنان.
- ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين (2000)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، لبنان.

- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (2003)، المسائل المشككة، قرأه وعلق عليه: يحي مراد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان.
- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (2004)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب: منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر.
- أحمد المتوكل (1985)، الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات وزارة الثقافة، ط1، الدار البيضاء، المغرب.
- أحمد المتوكل (1986)، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، منشورات وزارة الثقافة، ط1، الدار البيضاء، المغرب.
- أحمد المتوكل (1987 أ)، من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، منشورات وزارة الثقافة، ط1، الدار البيضاء، المغرب.
- أحمد المتوكل (1987 ب)، من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب.
- أحمد المتوكل (1988 أ)، قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، المغرب.
- أحمد المتوكل (1988 ب)، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب.
- أحمد المتوكل (1993 أ)، الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب.
- أحمد المتوكل (1995)، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي -التداولي، دار الأمان، الرباط، المغرب.
- أحمد المتوكل (1996)، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي -التركيب، دار الأمان، الرباط، المغرب.
- أحمد المتوكل (2003)، الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، ط1، الرباط، المغرب.
- أحمد المتوكل (2010)، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، بيروت، لبنان.
- أحمد المتوكل (2011)، الخطاب المتوسط: مقارنة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، دار الأمان، ومنشورات الاختلاف، ط1، الرباط، المغرب، والجزائر.
- العياشي أدواري (2011)، الاستلزام الحوار في التداول اللساني: من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، دار الأمان، ومنشورات الاختلاف، ط1، الرباط، المغرب، والجزائر.
- تمام حسان (2000)، الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو -فقه اللغة- البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
- رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي (1996)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ط2، بنغازي، ليبيا.
- عبد العزيز المسعودي (2019)، التطور اللغوي بين المعجم والنحو: بحث لساني في ظاهرة الإنحاء، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- عبد القادر الفاسي الفهري (1990)، البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء، المغرب.
- مصطفى غلفان (2010)، اللسانيات التوليدية: من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد، الأردن.
- موفق الدين أبي البقاء بن يعيش الموصلبي (2001)، شرح المفصل، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان.